TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/5
TD/B/COM.2/EM.1/3
18 June 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية
المتصلة بذلك
الدورة الثانية
جنيف، ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

تقرير اجتماع الخبراء المعني باتفاقات الاستثمار القائمة وأبعادها الإنمائية

المعقود في قصر الأمم، جنيف،
من ٢٨ الى ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧

المحتويات

الفصل		الصفحة
أولاً-	الاستنتاجات المتفق عليها	٢
ثانياً-	ملخص الرئيس للمناقشات غير الرسمية بشأن البند ٣ من جدول الأعمال	٣
ثالثاً-	المسائل التنظيمية	٦

المرفقات

المرفق		
الأول-	البيان الافتتاحي للأمين العام للأونكتاد	٩
الثاني-	الحضـــور	١٣

أولاً - الاستنتاجات المتفق عليها

١- اعتمد فريق الخبراء المعني باتفاقات الاستثمار القائمة وأبعادها الإنمائية، في جلسته الختامية المعقودة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧، الاستنتاجات المتفق عليها التالية بشأن البند ٣ من جدول أعماله[1]:

دراسة واستعراض اتفاقات الاستثمار القائمة وأبعادها الإنمائية عملاً بالولاية الواردة في الفقـــرة ٨٩ (ب) من الوثيقة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"

(البند ٣ من جدول الأعمال)

استعرض اجتماع الخبراء معاهدات الاستثمار الثنائية عملاً بالولاية الواردة في الفقرة ٨٩(ب) من الوثيقة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" لتحديد القضايا المتصلة بإمكانية وضع إطار متعدد الأطراف بشأن الاستثمار وتحليل آثارها على التنمية. وقد ركّز على خمس مجموعات من القضايا ألا وهي: الأسباب الداعية لعقد معاهدات استثمار ثنائية؛ والقضايا التي تتناولها معاهدات الاستثمار الثنائية؛ والخبرة المكتسبة في مجال تطبيق معاهدات الاستثمار الثنائية؛ ودور معاهدات الاستثمار الثنائية في تطوير القوانين الوطنية ومعايير القانون الدولي؛ وأبعاد التنمية. وقد أجرى اجتماع الخبراء مناقشة شاملة ومفيدة، وإن كانت بعض المسائل تستحق المزيد من الاهتمام، مثل تضمين معاهدات الاستثمار الثنائية الأحكام التي تسهم في اجتذاب الاستثمار الأجنبي وتتصدى في الوقت ذاته للهموم الإنمائية. ورئي أن عملاً مماثلاً لما اضطلع به اجتماع الخبراء الراهن ولكنه يعالج اتفاقات الاستثمار الإقليمية والمتعددة الأطراف القائمة لازم للحصول على صورة أكمل للاتفاقات القائمة بشأن الاستثمار، عملاً بالولاية الواردة في الفقرة ٨٩(ب) من الوثيقة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية".

ثانياً - ملخص الرئيس للمناقشات غير الرسمية بشأن البند ٣ من جدول الأعمال[٢]

تم تنظيم مناقشات اجتماع الخبراء وفقاً للمواضيع الخمسة التالية:

ألف - الأسباب الرئيسية لعقد معاهدات الاستثمار الثنائية

١- لاحظ معظم الخبراء الذين تحدثوا أن أهم غايات معاهدات الاستثمار الثنائية، بالنسبة للبلدان المضيفة، ما يتمثل في اجتذاب الاستثمار الأجنبي من أجل التنمية. ويمكن لمعاهدات الاستثمار الثنائية أن تسهم في بلوغ هذا الهدف بمجموعة متنوعة من الطرق، ولا سيما من خلال المساعدة في تهيئة مناخ استثماري مؤات، وبناء الثقة، وإرسال إشارة إيجابية إلى المستثمرين. كما لاحظ الخبراء أن أهم غايات معاهدات الاستثمار الثنائية، بالنسبة لبلدان المنشأ، تتمثل في تأمين أوضاع يمكن التنبؤ بها فيما يتعلق باستثماراتها في الخارج، بما في ذلك معايير معينة للمعاملة والحماية ووسائل مستقلة لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار من قبل طرف ثالث. ولوحظ أن معاهدات الاستثمار الثنائية لا تؤدي، كقاعدة عامة، إلى إلزام بلدان المنشأ باتخاذ إجراءات ملموسة لتشجيع تدفقات الاستثمار إلى البلدان النامية. وقد تتغير أهداف أي بلد معين مع مرور الوقت مع تطور دوره كبلد منشأ وكبلد مضيف.

٢- وتم إبداء بعض التعليقات بشأن مزايا ومساوئ أطر الاستثمار الثنائية والمتعددة الأطراف. وفي رأي بعض الخبراء أن من بين مزايا الإطار الثنائي ما يتمثل في أن معاهدات الاستثمار الثنائية يمكن أن تكيَّف مع الظروف المحددة للطرفين علاوة على أن إبرامها يعتبر سهلاً نسبياً. وفي رأي بعض الخبراء الآخرين أن مزايا الإطار المتعدد الأطراف تشتمل على إتاحة قدر أكبر من الاستقرار والشفافية وفرصة أفضل للبلدان الأصغر والبلدان النامية لممارسة قوتها التفاوضية الجماعية بغية ضمان أخذ البعد الإنمائي في الاعتبار بالكامل. وبينما شكك بعض الخبراء في الحاجة إلى اعتماد إطار متعدد الأطراف، أبدى خبراء آخرون تأييدهم لهذا الإطار. وأعرب بعض الخبراء عن قلق إزاء المركز غير المتكافئ للبلدان النامية والدول الصغيرة في المفاوضات الثنائية. وأُعرب عن قلق مماثل إزاء الأطر المتعددة الأطراف خاصة إذا لم تعالج هذه الأطر البعد الإنمائي بقدر كاف.

باء - القضايا التي تتناولها معاهدات الاستثمار الثنائية

٣- أبدى بعض الخبراء تعليقات على الضوابط القائمة في معاهدات الاستثمار الثنائية وبحثوا إمكانية إدراج التزامات اضافية. وتتضمن معاهدات الاستثمار الثنائية بصورة نموذجية أحكاماً تكفل معاملة الاستثمار معاملة منصفة وغير تمييزية، وتوفر الحماية للاستثمار من المصادرة وغير ذلك من أشكال المخاطر غير التجارية، وتُنشئ آليات لتسوية المنازعات من قبل طرف ثالث. ويشتمل بعض معاهدات الاستثمار الثنائية على أحكام أخرى، من قبيل القيود على متطلبات الأداء وأحكام لتعزيز شفافية القانون الوطني والقضايا المتصلة بميزان المدفوعات.

٤- وهناك عدد من القضايا الأخرى ذات الصلة بالاستثمار لا تشملها معاهدات الاستثمار الثنائية دائماً والتي قد يلزم مع ذلك معالجتها وإن كان بعض الخبراء يرون أن هذه المعالجة لا ينبغي أن تتم بالضرورة في

إطار معاهدات استثمار ثنائية. وهذه القضايا تشمل الممارسات التجارية التقييدية، والمعايير البيئية، والمسؤوليات الاجتماعية للمستثمرين، والالتزامات بالتحرير التدريجي.

جيم - التجربة على صعيد تطبيق معاهدات الاستثمار الثنائية

٥- لاحظ العديد من الخبراء أنه ليس هناك سوى القليل جداً من التجربة العملية فيما يتعلق باستخدام معاهدات الاستثمار الثنائية علاوة على أن المعلومات المتاحة بشأن تطبيقها هي معلومات مستقاة من الشواهد في الغالب. وفي رأي بعض الخبراء أن أحكام معاهدات الاستثمار الثنائية المتصلة بتسوية المنازعات من قبل طرف ثالث يمكن أن تشجع تسوية المنازعات عن طريق المفاوضات وبالتالي تحول دون تفاقم المنازعات. وقد يكون هذا هو السبب الذي يفسر عدم التواتر النسبي للجوء إلى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار وذلك على الرغم من أن العديد من معاهدات الاستثمار الثنائية تنص على تسوية المنازعات من قبل هذا المركز. وقد أوضح أن تسوية المنازعات ينبغي أن تكون متاحة وميسرة. كما ذكر البعض أن معاهدات الاستثمار الثنائية غير معروفة نسبيا للمستثمرين (على النقيض مما هو عليه الحال بالنسبة لمقدمي التمويل والتأمين)، وذلك بالرغم من انشغال المستثمرين بالقضايا التي تتناولها معاهدات الاستثمار الثنائية.

دال - دور معاهدات الاستثمار الثنائية في تطوير القانون الوطني ومعايير القانون الدولي

٦- لاحظ عدة خبراء أن معاهدات الاستثمار الثنائية تعالج بصورة نموذجية نفس المواضيع بنفس الأحكام تقريباً، رغم أن هناك اختلافات هامة فيما بينها. فمعاهدات الاستثمار الثنائية تعكس في أحيان كثيرة أحكام القانون الوطني وتتمشى معها؛ وفي حالات أخرى، تؤثر معاهدات الاستثمار الثنائية في القانون الوطني بفعل القوانين التي تسنها الأطراف للوفاء بمتطلبات المعاهدات. وفي حين أن معاهدات الاستثمار الثنائية تشكل قانوناً خاصاً يرتب حقوقاً والتزامات تعاهدية بالنسبة للأطراف، فقد تساءل بعض الخبراء عن المدى الذي تؤدي أو يمكن أن تؤدي فيه معاهدات الاستثمار الثنائية إلى الاحتجاج بقواعد القانون الدولي العرفي.

هاء - البعد الإنمائي

٧- لقد كان هناك اتفاق عام على أن العدد المتزايد من معاهدات الاستثمار الثنائية قد نشأ عن الاعتراف بالدور الايجابي الذي يمكن للاستثمار الأجنبي أن يؤديه في التنمية الاقتصادية. وبينما لاحظ بعض الخبراء وجود ترابط بين عقد معاهدات الاستثمار الثنائية ونمو الاستثمار الأجنبي، فإن العديد من الخبراء الآخرين لم يتمكنوا من إثبات وجود مثل هذه الصلة. وبالتالي فقد أُعرب عن رأي مفاده أنه بينما يمكن لمعاهدات الاستثمار الثنائية أن تسهم في نمو الاستثمار، فإنها تشكل أداة فحسب وعاملاً واحداً في تهيئة مناخ مؤات للاستثمار. وهناك عوامل أخرى يمكن أن تؤدي دوراً أكبر في اجتذاب الاستثمار الأجنبي، وهي تشمل حجم ونمو السوق، ونوعية الهياكل الأساسية والمهارات والاستقرار السياسي والاقتصادي والقانوني، والأطر الجديدة لاقتصاد عالمي آخذ في العولمة.

٨- ولاحظ العديد من الخبراء أن أطر الاستثمار الثنائية والاقليمية والمتعددة الأطراف يجب أن تأخذ في الاعتبار الأهداف الإنمائية للبلد المضيف. ولهذا السبب، اعتبر بعض الخبراء أن أطر الاستثمار ينبغي أن تقيم توازنا بين تهيئة أوضاع يمكن التنبؤ بها فيما يتعلق بالاستثمار في الخارج وإتاحة المرونة للبلدان

المضيفة للسعي إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية في إطار قوانينها هي؛ وفيما يتعلق بهذا الجانب الأخير، ينبغي بالفعل صياغة الاتفاقات بطريقة تعزز أهداف التنمية الاقتصادية للبلدان النامية. وإن إيجاد توازن بين حقوق ومسؤوليات بلدان المنشأ والبلدان المضيفة والمستثمرين يبدأ، من جهة، باعتماد نهج مناسب في اتجاه التحرير وتأمين شفافية التدابير عموما. كما يبدأ، من جهة ثانية، بإقرار مجموعة متوازنة من الالتزامات بين بلدان المنشأ والبلدان المضيفة، مع مراعاة تعريف الاستثمار، ودور بلدان المنشأ في تيسير الاستثمار من خلال برامج التأمين، والحوافز، أو غير ذلك من الإجراءات، وأهمية نقل التكنولوجيا والارتقاء بمستواها، وأهمية الاستثمار ذي النوعية العالية ولا سيما في القطاعات ذات الأولوية. وحماية البيئة، وحماية المستهلك، ومكافحة الممارسات التجارية التقييدية، ومتطلبات الأداء، وتنمية المشاريع المحلية في البلدان المضيفة، والمسؤوليات الاجتماعية للمستثمرين. وهناك أيضاً المسائل المتصلة بحرية حركة رأس المال وحرية تنقل الأشخاص.

٩- ومن منظور البلدان النامية يتمثل المحك النهائي لأي اتفاق استثماري في مدى ملاءمته للتنمية.

ثالثاً - المسائل التنظيمية

ألف - انعقاد اجتماع الخبراء

١- وفقاً للاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدتها لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك في الجلسة الختامية لدورتها الأولى في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧[٣]، عـُقد اجتماع الخبراء المعني باتفاقات الاستثمار القائمة وأبعادها الانمائية في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧. وافتتح الاجتماع السيد روبنس ريكوبيرو الأمين العام للأونكتاد في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٧[٤].

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٢- انتخب اجتماع الخبراء، في جلسته الافتتاحية، العضوين التاليين لمكتبه:

الرئيس: السيد باتريك روبنسون (جامايكا)

نائب الرئيس - المقرر: السيد توني سيمس (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

جيم - إقرار جدول الأعمال

٣- وفي نفس الجلسة، اعتمد اجتماع الخبراء جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/COM.2/EM.1/1. ووفقاً لذلك، يكون جدول أعمال الاجتماع كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال

٣- دراسة واستعراض اتفاقات الاستثمار القائمة وأبعادها الإنمائية عملاً بالولاية الواردة في الفقرة ٨٩ (ب) من الوثيقة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"

٤- اعتماد التقرير.

دال - الوثائق

٤- كان معروضاً على اجتماع الخبراء عند نظره في البند الموضوعي من جدول أعماله (البند ٣) مذكرة من الأمين العام للأونكتاد معنونة "معاهدات الاستثمار الثنائية ومدى اتصالها بإمكانية وضع إطار متعدد الأطراف بشأن الاستثمار: القضايا والمسائل (TD/B/COM.2/EM.1/2 وCorr.1).

٥- وكانت وثائق المعلومات الأساسية التالية متاحة أيضاً:

UNCTAD/DTCI/32	تقرير الاستثمار العالمي، ١٩٩٦
UNCTAD/DTCI/30(Vol.I)	صكوك الاستثمار الدولية: خلاصة
UNCTAD/DTCI/30(Vol.II)	
UNCTAD/DTCI/30(Vol.III)	
UNCTAD/DTCI/31	الشركات عبر الوطنية المجلد ٥، رقم ٣، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦

هاء - اعتماد التقرير

٦- في الجلسة الختامية المعقودة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦، أذن اجتماع الخبراء للمقرر أن يعد التقرير النهائي للاجتماع تحت اشراف الرئيس.

الحواشي

(١) عممت أصلاً في الوثيقة TD/B/COM.2/EM.1/4.

(٢) اتفق اجتماع الخبراء، في جلسته الختامية المعقودة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧، على أن الملخص الذي أعده الرئيس سيشكل الجزء الموضوعي من تقرير اجتماع الخبراء. وقد عمم ملخص الرئيس أصلاً في الوثيقة TD/B/COM.2/EM.1/5.

(٣) انظر تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك عن دورتها الأولى (TD/B/44/4-TD/B/COM.2/4)، المرفق الأول، الفقرة ٩ (ب).

(٤) للاطلاع على البيان الافتتاحي للأمين العام للأونكتاد، انظر المرفق الأول أدناه.المرفق الثاني

المرفقـــات

المرفق الأول

البيان الافتتاحي للأمين العام للأونكتاد

يسعدني أن أفتتح اجتماع الخبراء المعني باتفاقات الاستثمار القائمة وأبعادها الإنمائية. إن اجتماع الخبراء هذا هو أول اجتماع تعقده اللجنة الجديدة للاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المتصلة بذلك التي أنشئت بعد الأونكتاد التاسع. وبهذه الصفة، فإنه يمكن أن يكون نموذجاً لغيره من اجتماعات الخبراء الحكوميين الدوليين في إطار اللجنة. وعليه، فهو يوفر فرصة ممتازة لاستكشاف كيف يمكننا الحصول على أفضل النتائج من هذا النموذج من أجل مواصلة أهدافنا في النقاش المفتوح والحوار في موضوع يتسم بأهمية كبرى اليوم: الاتفاقات الدولية بشأن الاستثمار.

لقد أشير مراراً إلى أهمية الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد العالمي بوجه عام، وفي التنمية بوجه خاص. إن قضايا وسياسات الاستثمار تحتل حالياً مكان القمة في النشاط الاقتصادي الدولي. لقد اعترف الأونكتاد التاسع بذلك وحدد القضايا ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي باعتبارها عنصراً رئيسياً في برنامج عملنا في السنوات القادمة. ومنح هذا المؤتمر للأونكتاد دوراً خاصاً في مساعدة البلدان النامية لا سيما فيما يتعلق بتحديد وتحليل الاتجاهات والقضايا والسياسات ذات الصلة بالاستثمار، وآثارها على التنمية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أنشئت شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع، كجزء من عملية إعادة التنظيم الداخلي للأونكتاد. وبالاضافة إلى دورها في تحليل اتجاهات الاستثمار والسياسات، تهدف هذه الشعبة إلى تسهيل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية وفيما بينها؛ وتشجيع نقل ونشر التكنولوجيا وبناء القدرات في البلدان النامية؛ وتنشيط تنمية المشاريع، من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال.

وتحقيقاً لهذه الأهداف تشجع الشعبة الحوار الدولي فيما بين الأطراف المعنية بالتنمية بغرض تقييم التحديات والفرص أمام الاستثمار الدولي وبناء القدرات التكنولوجية وتنمية المشاريع الناجمة عن الظروف الاقتصادية الجديدة، بما في ذلك الظروف المتصلة باستنتاجات جولة أوروغواي. والاجتماع الحالي يقع تماماً في نطاق هذه الولاية. لقد طلب الأونكتاد التاسع تحديد وتحليل الآثار المترتبة على التنمية الناجمة عن القضايا ذات الصلة بإطار محتمل متعدد الأطراف للإستثمار. وفي هذا الصدد، تقرر أن العمل ينبغي أن يبدأ بدراسة واستعراض الاتفاقات القائمة، مع مراعاة مصالح البلدان النامية ووضع العمل الذي تقوم به المنظمات الأخرى في الاعتبار. إن الدور التحليلي للأونكتاد في هذا الصدد، أكده فيما بعد الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سنغافورة، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وعلى ضوء هذه الولاية، وكخطوة أولى نحو تحقيق هذا الهدف الأطول أجلاً، قررت اللجنة، في دورتها الأولى، عقد اجتماع الخبراء هذا، وموضوعه هو، "دراسة واستعراض اتفاقات الاستثمار القائمة وأبعادها الإنمائية". وفي هذا الصدد، طُلب منكم التركيز على معاهدات الاستثمار الثنائية كخطوة أولى تقربنا من عالم اتفاقات الاستثمار الأوسع الذي يشمل أيضا، بالطبع، الصكوك الاقليمية والمتعددة الأطراف. ونظراً للياقة معاهدات الاستثمار الثنائية في المناقشات بشأن إمكانية وضع إطار متعدد الأطراف للاستثمار، فمن المأمول إذن أن المناقشة بشأن معاهدات الاستثمار الثنائية ستساعد أولاً على تحسين فهم القضايا المتصلة بإطار متعدد الأطراف محتمل للاستثمار. وثانياً، سيتيح ذلك أيضاً للخبراء استخلاص الدروس من الآثار المترتبة على التنمية، الناجمة عن المعاهدات الثنائية التي

قد تفيد الإطار المتعدد الأطراف المحتمل للاستثمار. وثالثاً، سيسهم ذلك في تعزيز دور البلدان النامية في المناقشات بشأن اتفاقات الاستثمار. ورابعاً، سيلهم ذلك الخبراء في النظر في الطرق والوسائل التي تكفل وضع هواجس البلدان النامية في الاعتبار الكامل في هذه المناقشات.

لقد نظم هذا الاجتماع على نحو يشجع الحوار. ومهمتنا في هذا الاجتماع الذي سيدوم ثلاثة أيام هي أن تزيد إلى أقصى حد من فرصة إجراء مناقشة مستفيضة لهذه القضايا وتوفير تحليل من إعداد خبراء بشأن الآثار الانمائية لمعاهدات الاستثمار الثنائية ومدى مناسبتها لإطار متعدد الأطراف محتمل للاستثمار كيما تنظر فيه اللجنة في اجتماعها في أيلول/سبتمبر. ومن المتوقع أيضاً أن يستفيد الفريق العامل المعني بالعلاقات بين التجارة والاستثمار التابع لمنظمة التجارة العالمية المنشأ حديثاً من النتائج التي تتوصلون إليها في مداولاته المقبلة.

لقد وصلت تواً من باريس حيث اشتركت في اجتماع المجلس الوزاري لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. واشتركت يوم الاثنين في المناقشات بشأن العمل الذي قامت به هذه المنظمة فيما يتعلق بالمفاوضات بشأن التوصل إلى إطار تعددي للاستثمار. إن أول نموذج مرجعي ملموس لنا هو وجود هذه العملية. وبالطبع، فإن أهميتها محدودة لأنها تحدث في منظمة ذات عضوية محددة للغاية: ٢٩ بلداً متقدما. ولكنها ربما كانت من أولى محاولات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للتفاوض على شيء ذي نطاق عالمي. وكما تعرفون، لم تتصور منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي منذ البداية هذه المبادرة باعتبارها فحسب عملية تفاوضية تطبق في إطار هذا الكيان المتجانس من البلدان، وإنما نُظر إليها باعتبارها أداة يمكن أن تكون عالمية التطبيق، ويمكن أن تكون مفتوحة لانضمام بلدان أخرى إليها في المستقبل.

لقد سمعنا خلال جلسة يوم الاثنين رئيس الفريق التفاوضي، السفير أنغيرينغ من هولندا، يشرح الموقف. وفهمنا أنه على عكس التوقعات الأصلية، لم يعد من المنتظر بعد أن تنتهي المفاوضات بحلول أيار/مايو من هذا العام. وبالتأكيد من الصعب تحديد ذلك، حيث أمامنا يومان فقط على ما أعتقد. لقد قرروا تمديد المهلة بعض الشيء، لسنة واحدة. ومن ثم، يتوقع بعض المشتركين أن تختتم المفاوضات في السنة القادمة. ولكن ذلك من شأنه أن يعطي البلدان النامية مهلة لالتقاط الأنفاس ومزيداً من الوقت للنظر في هذه القضايا. وكانت هناك أيضاً بعض الملاحظات المفيدة للغاية في هذا الاجتماع حول المصاعب التي تعتري المفاوضات حاليا، لا سيما فيما يتعلق بالاستثناءات. ما هي الاستثناءات التي يمكن أن يكون مسموحاً بها، لأسباب مثل الأمن القومي أو الهواجس الثقافية؟ أعتقد أن السيد أنغيرينغ ذكر ثلاثة أو أربعة أنواع من الاستثناءات. ولا تزال المناقشة مستمرة حول كيفية معالجة مشكلة الاستثناءات هذه؛ وهل ينبغي حلها بمنح استثناء عام موحد، أو ينبغي تناول المسألة على أساس كل حالة على حدة، وكل بلد على حدة. على أي حال، فإنني أذكر لكم ذلك لأبين لكم فقط أن هذه المفاوضات، رغم تقدمها، ما زال أمامها الكثير للوصول إلى حلول لبعض المشاكل المعقدة للغاية.

وإلى جانب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فإن النموذج المرجعي الثاني هو بالطبع العمل الذي سيبدأ في منظمة التجارة العالمية في الفريق العامل المنشأ حديثاً. وكما تعلمون، فإن الأونكتاد يسعده أن يكون له دور مؤسسي في التعاون مع هذا الفريق - طالما يرغب الفريق في أن يسهم الأونكتاد في ذلك.

وعلى أساس هذه الخلفية أود أن أدلي ببعض الملاحظات الختامية فيما يتعلق بالكيفية التي أرى، لا مستقبل هذا الفريق العامل فحسب، وإنما أيضاً، وبوجه عام، دور أفرقة الخبراء في آلية الأونكتاد.

إنكم ستقومون ببحث اتفاقات الاستثمار الثنائية. وبالطبع، فإن الاتفاقات الثنائية هي بحكم تعريفها أكثر تحديداً من المفاوضات الجارية في إطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أو المناقشات الجارية في منظمة التجارية العالمية. إن ما هو متصور بالضبط في هذين المحفلين الآخرين هو محاولة تحديد القضايا والحلول ذات الطبيعة العامة. أما هنا، فنحن نتناول أنواعاً كثيرة وعدداً كبيراً من الاتفاقات الثنائية. لقد حددنا ٣١٠ ١ اتفاقات ثنائية. ومن ثم أمامنا كمٌ هائل من الاتفاقات، التي تعتبر على الأقل من الناحية النظرية، موضوعاً للبحث هنا. وبالطبع، وبسبب هذا التنوع الكبير، يكون من الصعب أحيانا استخلاص الدروس العامة التي تصلح للمناقشات بشأن الإطار المتعدد الأطراف المحتمل. وفي نفس الوقت، ولأن هذه المناقشة بشأن الاتفاقات الثنائية هي أقرب إلى واقع البلدان المختلفة وأوضاعها المحددة، فإن المستويات المختلفة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، تعطي بالطبع درجة من المرونة ودرجة من الواقعية تفتقد إليها أحيانا النُهُج الأكثر تجريداً وشمولاً. ولذلك آمل على الأقل أن توفر دراسة الاتفاقات الثنائية لكم ولنا بعض التبصرة المفيدة بشأن الكيفية التي يمكن أن تخدم بها بعض الاتفاقات مصالح التنمية أكثر من غيرها. وبالطبع، ينبغي أن نكون واضحين فيما نفكر فيه عندما نتحدث عن "مصالح التنمية"، لا من ناحية النمو الاقتصادي فحسب، وإنما أيضاً من ناحية تكامل البلدان في شبكة دولية لتوزيع التجارة وتبادل التكنولوجيا والمهارات الادارية. ولذلك أتصور أن بعض الاتفاقات سيكون أفضل من غيره من هذه الناحية.

ويقودني ذلك إلى ملاحظتي الثانية. أعتقد أن من أهم أهداف هذا الاجتماع هو البدء في عملية يمكن أن تقودنا، قدر الإمكان، إلى تحديد أفضل الممارسات في التفاوض على اتفاق ثنائي، من ناحية مصالح التنمية ومنظورها وأن نسأل أنفسنا إن كانت أفضل الممارسات هذه، أو الأمثلة الطيبة هذه، يمكن تكرارها لبلدان نامية أخرى، أو يمكن في النهاية استخدامها بالإشارة إلى المفاوضات الجارية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أو المناقشات التي ستجري في منظمة التجارة العالمية.

ولذلك أحثكم على محاولة الخروج بنتائج عملية من هذا الاجتماع: أي بعض النصح المحدد، وبعض التحديد الواضح للقضايا، وأيضاً بعض الاقتراحات المفيدة فيما يتعلق بمواصلة هذا العمل. وسأعطيكم مثالاً لذلك: إننا ننظر حالياً داخل هذه الشعبة في إمكانية إعداد دورة تدريبية خاصة للمفاوضين بشأن اتفاقات الاستثمار. وبعبارة أخرى، إننا نشعر بالحاجة إلى أن نذهب أبعد قليلاً من الحلقات الدراسية التي عقدناها في الماضي. إن الحلقات الدراسية مفيدة، ولكنها بالطبع محدودة. ومن هنا نود أن نعد دورة لتدريب المفاوضين، ذلك لأننا ندرك، من ناحية، أن الذين يتناولون هذه المسائل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قاموا بذلك لمدة عشر سنوات أحياناً: أي أنهم يعرفون بالضبط ماذا وراء كل كلمة. ومن ناحية أخرى، فإن معظم البلدان الأخرى ليست إلا في بداية الطريق أمام تناول هذه المواضيع.

لقد أتيحت لي الفرصة في باريس لأن أذكّر زملاءنا في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أنه لا ينبغي لنا أن نكرر في ميدان الاستثمار الخطأ الذي ارتكب في المفاوضات بشأن الخدمات. ويمكنني الحديث بشيء من الخبرة الشخصية في هذا المجال لأنني وصلت إلى جنيف بالضبط في بداية السنة الأولى من جولة أوروغواي، عندما كانت المفاوضات بشأن الخدمات قد بدأت للتو. وعكفت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على دراسة وتحليل الخدمات لسنوات وسنوات. وتفاوض أعضاؤها على الاتفاقات فيما بينهم وقام رئيس لجنة التجارة التابعة للمنظمة بعمل جيد جداً في الإعداد للمفاوضات بشأن التجارة والخدمات. ولكن على خلاف ما نقوم به نحن اليوم، لم تكن هناك محاولة مشابهة لإعداد البلدان

النامية. والنتيجة هي أنه ما بين الوقت الذي قدم فيه الاقتراح ببدء المفاوضات بشأن الخدمات والبداية الفعلية لهذه المفاوضات، ضاعت على الأقل أربع سنوات في المناقشات بشأن نطاق هذه المناقشات. وحتى بعد أن بدأت، تم إهدار سنتين تقريباً من المفاوضات، في ١٩٨٧ و١٩٨٨، في تناول مسائل تمهيدية بحتة: على سبيل المثال: تعريف الخدمات. وأخيراً، تقرر الكف عن محاولة مناقشة مشاكل مثل ما هي البيانات الاحصائية التي قد تكون مفيدة. ومن ثم لا ينبغي لنا أن نكرر هذا النوع من الأخطاء، وينبغي لنا أن نبدأ الآن فوراً في إعداد أنفسنا لما سيأتي في السنوات القليلة القادمة.

ولذلك أحثكم على أن تدركوا نوع النصيحة العملية التي ذكرتها؛ وفي نفس الوقت أن تنظروا لدوركم كشيء لن يكون مقصوراً على ثلاثة أيام من المناقشات. أي أنني أرى فائدة أفرقة الخبراء هذه باعتبارها الأساس الذي تقوم عليه شبكة من الأشخاص يبقون على الاتصال فيما بينهم من خلال المهام، ومن خلال حكوماتهم، لمنح الاستمرارية للعمل الذي بدأناه.

وكما تعرفون، ففي عملية إصلاح الأونكتاد كانت الفكرة الرئيسية وراء إصلاح هذه الآلية الحكومية الدولية هي تخفيض عدد اللجان - لدينا الآن ثلاث لجان فقط - وتخفيض عدد الاجتماعات غير الرسمية. وفي نفس الوقت، كانت الفكرة هي إضفاء طابع الخبرة على هذه الاجتماعات؛ أي أن يكون لدينا خبراء يمكنهم تحضير اجتماعات اللجان وتغذية هذه اللجان بمدخلات مستمرة. ومن ثم فإن دور اجتماعات الخبراء، كما أراه، لن يكون مقصوراً على المناقشة لأيام قليلة وإنما سيتناول أيضاً المتابعة. وإذا خلصنا إلى أنه ينبغي لنا مواصلة العمل في ميدان معين أو الدخول في مشروع ما، سيكون دور اجتماع الخبراء هو الإشراف على كيفية تنفيذ ذلك، ومحاولة تحديد المصاعب، وتغذية اللجنة من جديد بهذه المعلومات، حتى يمكن بناء نوع من الكيان الدائم الذي يمكنه أن يعطي حقيقةً بعض القيمة المضافة لمعالجة الموضوع. وهكذا، أردت أن أفتتح الجلسة الأولى لهذا الاجتماع واضعاً هذا القصد في الاعتبار، تحدوني آمال وتوقعات كبيرة فيما يتعلق بنتائجه. وأتمنى لكم حظاً طيباً في عملكم ومداولاتكم في الأيام القليلة القادمة.

المرفق الثاني

الحضـــور*

١- كانت الدول التالية أعضاء الأونكتاد ممثلة في الاجتماع:

الاتحاد الروسي	الجزائر
اثيوبيا	الجمهورية التشيكية
اسبانيا	الجمهورية الدومينيكية
استراليا	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
استونيا	جنوب أفريقيا
اسرائيل	الدانمرك
اكوادور	رومانيا
اندونيسيا	زامبيا
أوغندا	زمبابوي
أوكرانيا	سري لانكا
إيران (جمهورية - الإسلامية)	السلفادور
ايرلندا	سلوفاكيا
ايطاليا	سلوفينيا
باكستان	السنغال
البحرين	السويد
البرازيل	سويسرا
البرتغال	شيلي
بروني دار السلام	الصين
بلجيكا	غابون
بلغاريا	فرنسا
بنن	الفلبين
بولندا	فنزويلا
بيرو	فنلندا
تايلند	فييت نام
تركيا	كرواتيا
ترينيداد وتوباغو	كنـــدا
تونس	كوبـا
جامايكا	كوت ديفوار

* للاطلاع على قائمة المشتركين انظر TD/B/COM.2/EM.1/INF.1.

كوستاريكا	منغوليا
كولومبيا	موريشيوس
كينيا	ميانمار
لبنان	ناميبيا
لكسمبرغ	النرويج
ليتوانيا	نيجيريا
ماليزيا	الهند
مدغشقر	هندوراس
مصر	هنغاريا
المغرب	هولندا
المكسيك	الولايات المتحدة الأمريكية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	اليابان

٢- وكانت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ممثلة في الاجتماع.

٣- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمة ذات الصلة التالية ممثلة في الاجتماع:

منظمة العمل الدولية

البنك الدولي

صندوق النقد الدولي

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

منظمة التجارة العالمية

٤- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الاجتماع:

وكالة التعاون الثقافي والتقني

منظمة العمل العربية

الجماعة الأوروبية

النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

منظمة الوحدة الافريقية

منظمة المؤتمر الإسلامي

منظمة الدول الأمريكية

الأمانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى

٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الاجتماع:

الفئة العامة

لجنة الاصدقاء العالمية للتشاور

غرفة التجارة الدولية

شبكة العالم الثالث

اتحاد النقابات الصناعية والعمالية في أوروبا

الاتحاد العالمي للعمل

الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة

الفئة الخاصة

منظمة المستهلكين الدولية .

- - - - -